

Distr.: General  
24 February 2022  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير – 1 نيسان/أبريل 2022

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

## حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا

### تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان\*

#### موجز

يقدم هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 2/46، نظرة عامة على حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. ويتضمن التقرير توصيات مكمّلة للتوصيات المقدّمة في التقريرين السابقين لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا (الوثيقة A/HRC/42/18، والوثيقة A/HRC/46/21).

\* قُدّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي نتيجة للمشاورات مع حكومة نيكاراغوا.



## أولاً- مقدمة

- 1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 2/46، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تواصل تقديم تقارير عن حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا، بما في ذلك عن طريق إعداد تقرير خطي شامل يقيّم التقدم المحرز والتحديات المتعلقة بهذه الحالة وأن تقدّمه إلى المجلس في دورته التاسعة والأربعين. ويسلط هذا التقرير الضوء على القضايا الرئيسية في مجال حقوق الإنسان التي لاحظتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، مع إيلاء اهتمام خاص لانتهاكات حقوق الإنسان في السياق الانتخابي.
- 2- ومنذ آب/أغسطس 2018، لم يتمكن المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان من مراقبة حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا إلا عن بُعد، على الرغم من الطلبات المتكررة لإتاحة الوصول. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجرت المفوضية 143 مقابلة مع ضحايا وشهود لانتهاكات لحقوق الإنسان ومع مصادر أخرى. وعقدت المفوضية أيضاً 192 اجتماعاً مع منظمات مجتمع مدني وممثلين للمجتمع الدولي وحللت وثائق مقدّمة من مصادر حكومية ومصادر غير حكومية. وأرسلت ست رسائل إلى وزارة الخارجية تطلب فيها معلومات عن حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا، بما في ذلك معلومات عن جهود الحكومة لحماية حقوق الإنسان. وردت الحكومة على هذه الرسائل برفض مشروعية رصد المفوضية لحالة حقوق الإنسان، ولكن دون تقديم المعلومات المطلوبة.
- 3- وقد جرى توثيق النتائج الواردة في هذا التقرير ودعمها امتثالاً للمنهجية المعمول بها لدى مفوضية حقوق الإنسان. وبذلت المفوضية العناية الواجبة لتقييم مصداقية وموثوقية جميع المصادر ودققت في المعلومات التي جُمعت بغية التحقق من صحتها. وسعت إلى الحصول على موافقة مستتيرة من المصادر التي أجرت معهم مقابلات واتخذت جميع التدابير المناسبة لحماية هوياتهم وضمان السرية. وأجرت المفوضية تقييماً للمعلومات التي جمعتها في ضوء القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات المحلية ذات الصلة.

## ثانياً- حقوق الإنسان في سياق العملية الانتخابية

- 4- في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أجرت نيكاراغوا انتخابات عامة لانتخاب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس وأعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم 92 عضواً، وكذلك 20 عضواً لبرلمان أمريكا الوسطى. وبدأت العملية الانتخابية في أيار/مايو بنشر الجدول الزمني للانتخابات<sup>(1)</sup>. وفي 4 أيار/مايو، اعتمدت الجمعية الوطنية إصلاحاً انتخابياً (القانون الانتخابي رقم 1070)<sup>(2)</sup>، الذي يشكّل خطوة بالغة الأهمية في تعزيز المشاركة السياسية المتساوية للمرأة، إذ نص على حصة قدرها 50 في المائة للنساء في المجلس الانتخابي الأعلى وفي جميع الهيئات الداخلية للأحزاب السياسية، وكذلك على جميع قوائم المرشحين للانتخابات المحلية والإقليمية والوطنية. بيد أنه خلافاً للمعايير الدولية<sup>(3)</sup> والتوصيات المقدّمة من منظمة

(1) انظر الرابط:

<http://digesto.asamblea.gob.ni/consultas/utl/pdf.php?type=rdd&rdd=tUYJCLM8hL8%3D>

(2) القانون الانتخابي رقم 1070 المعدّل والموسّع للقانون رقم 331. انظر الرابط:

<http://legislacion.asamblea.gob.ni/Normaweb.nsf/9e314815a08d4a6206257265005d21f9/4fca1b71.1015f9af062586ce00762351?OpenDocument>

(3) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25 (1996).

الدول الأمريكية<sup>(4)</sup>، لم يحدّد القانون الانتخابي رقم 1070 تدابير لضمان حيادية الهيئة الانتخابية: فسلطة اقتراح أعضاء جدد في المجلس الانتخابي الأعلى لا تزال في يد رئيس الجمهورية والنواب أعضاء الجمعية الوطنية، الذين ينتخبون بعد ذلك أعضاء المجلس بأغلبية 60 في المائة. وفي 4 أيار/مايو، انتخبت الجمعية الوطنية 10 أعضاء جدد في المجلس الانتخابي الأعلى - 6 نساء و4 رجال - دون التشاور مع المجتمع المدني بموجب المادة 6 من القانون الانتخابي رقم 331، الساري في ذلك الوقت. وبحسب المعلومات المتوافرة في المجال العام، كان يُنظر إلى معظم أعضاء المجلس الانتخابي الأعلى على أن لديهم روابط بجبهة التحرير الوطني الساندينية الحاكمة، ما يضر بمظهر استقلالية المجلس وحياديته<sup>(5)</sup>.

5- والحق في حرية التعبير هو والحق في تكوين الجمعيات، على النحو المنصوص عليهما في المادتين 19(2) و22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تشكّل نيكاراغوا طرفاً فيه، مقيدان بموجب القانون الانتخابي رقم 1070 تقييداً لا موجب له. وعلى سبيل المثال، تُبقي نيكاراغوا على الحظر المفروض على استخدام الأحزاب السياسية للعلم الوطني في الأحداث العامة (المادة 65(3))، على الرغم من أنه ينبغي اعتبار هذا الاستخدام شكلاً مشروعاً من أشكال التعبير لا ينبغي تقييده<sup>(6)</sup>. كما تحظر نيكاراغوا على الأحزاب السياسية التحريض على التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية أو المطالبة بفرض عقوبات اقتصادية على نيكاراغوا (المادة 63(14))، مقوّضةً بذلك حرية التعبير والنقاش السياسيين، اللذين ينبغي منحهما حماية خاصة<sup>(7)</sup>. ويشكل عدم الامتثال للمادة 63(14) أساساً لتجريد أي حزب من شخصيته القانونية، كما هو الحال بالنسبة إلى قرار عدم الترشح للانتخابات (المادة 74(4)) أو الحصول على أقل من 4 في المائة من مجموع الأصوات الصحيحة في الانتخابات الوطنية (المادة 74(4)). ولا تبدو هذه الأحكام ضرورية أو متناسبة، فهي تقيّد دون داع الحق في حرية تكوين الجمعيات. وفي 18 أيار/مايو، قرر المجلس الانتخابي الأعلى، عملاً بالمادة 74(4)، حلّ حزب المحافظين، لأن ذلك الحزب كان قد أعلن أنه لن يخوض انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر<sup>(8)</sup>. بيد أن الحزب قد ذكر أنه لا يزال يتعين عليه التشاور مع دوائره بشأن هذا القرار، وأن فترة تسجيل المرشحين لم تبدأ.

6- ويقتضي القانون الانتخابي رقم 1070 أن تطلب الأحزاب السياسية الإذن من الشرطة لتنظيم جميع المظاهرات أو التجمعات التي تُعقد أثناء الحملة الانتخابية (المادة 89(1))<sup>(9)</sup>، وتتخذ الشرطة حينئذٍ قراراً في هذا الشأن في غضون 48 ساعة كحد أقصى (المادة 89(2)). ويذهب هذا الشرط إلى أبعد من نظام الإخطار المسبق والإذن الضمني، الأمر الذي يثير شواغل بشأن ما إذا كان متوافقاً مع المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(10)</sup>. والحظر الشامل على المظاهرات التي تنظمها

(4) قرار الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية 2962 (Organization of American States General Assembly) (resolution 2962 (L-O/20)). انظر الرابط:

<http://scm.oas.org/IDMS/Redirectpage.aspx?class=AG/doc.&classNum=5717&lang=e>, p. 183

(5) Inter-American Commission on Human Rights, *Nicaragua: Concentration of Power and the Undermining of the Rule of Law* (2021), para. 164. (لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، نيكاراغوا: تركّز السلطة وتقويض سيادة القانون (2021)، الفقرة 164).

(6) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 37(2020)، الفقرة 51.

(7) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34(2011)، الفقرات 34، 37، و38، و42، و43.

(8) انظر الرابط: <https://100noticias.com.ni/politica/107222-conservadores-declinan-participacion-elecciones/>.

(9) كان القانون الانتخابي، قبل إصلاحه، يمنح هذه السلطة للمجلس الانتخابي الأعلى (المادة 89 من القانون رقم 331)، وهو ما كان يتعارض أيضاً مع المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما فسرتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم 37(2020).

(10) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 37(2020)، الفقرة 73.

الجماعات غير المشاركة في الانتخابات (المادة 95) لا يتوافق مع الحق في حرية التجمع المنصوص عليه في العهد.

7- وفي 18 أيار/مايو، ألغى المجلس الانتخابي الأعلى الشخصية القانونية لحزب استعادة الديمقراطية. وعلى الرغم من أن القانون الانتخابي رقم 1070 لا ينص على إلغاء الشخصية القانونية للحزب بالاستناد إلى انتهاك الحزب لمبادئه هو، فقد قرر المجلس، بناءً على شكوى مقدّمة من مجموعة من القساوسة الإنجلييين غير المنتمين لحزب الإصلاح الديمقراطي، تطالب بحل الحزب على أساس أن ممثليه "طلقوا" الحزب، حسبما ادّعي، من أساساته المسيحية دون تغيير أنظمتها. ولم يُمنح الحزب الفرصة لتقديم رد. وذكر المجلس الانتخابي الأعلى أن الحزب قد انفصل على ما يُدعى عن مبادئه هو لأنه أقام تحالفاً مع أشخاص ووجوا لـ "استحثاث الموت من رحم الأم عن طريق الإجهاض وللمثلية الجنسية للذكور والإناث والظلم". ولم يقدم قرار المجلس أي تبرير أو تقييم إضافي لمدى توافق قراره مع الالتزامات الدولية لنيكاراغوا في مجال حقوق الإنسان. وهذا القرار لا يتوافق مع مبدأ المشروعية ويقيد دون داع الحق في حرية تكوين الجمعيات.

8- وفي الفترة من 2 حزيران/يونيه إلى 24 تموز/يوليه، حرّمت الشرطة الوطنية ومكتب المدعي العام بصورة تعسفية سبعة أشخاص من حريتهم (ستة رجال وامرأة واحدة) كانوا قد سجلوا أنفسهم بالفعل كمرشحين تمهيديين لانتخابات أولية داخلية أو أعربوا علناً عن نيتهم الترشح لرئاسة الجمهورية (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفرع "ثالثاً" أدناه). وفي معظم الحالات، أعلن المدعي العام أن المرشحين التمهيديين المقبوض عليهم يخضعون للتحقيق بموجب القانون رقم 1055 المتعلق بالدفاع عن حقوق الشعب في الاستقلال والسيادة وتقرير المصير من أجل السلام. وتتعارض القيود التي يفرضها هذا القانون مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالحق في المشاركة السياسية والحق في حرية التعبير<sup>(11)</sup>. فضلاً عن ذلك، أصدرت الشرطة ومكتب المدعي العام بيانات عامة تبرر عمليات القبض، رغم أنها لم تستند إلى وقائع محددة. وفي كثير من الحالات، جرى نسخ الأقوال بشكل شبه حرفي من بيانات عامة سابقة تشير إلى محتجزين آخرين. وبإبقاء مكتب المدعي العام المرشحين التمهيديين رهن الاحتجاز والإقامة الجبرية، دون أي وسيلة لديهم للاتصال بالعالم الخارجي، فإنه منعهم بحكم الأمر الواقع من المشاركة في الانتخابات.

9- وفي 3 آب/أغسطس، داهمت الشرطة منزل واحدة من المرشحين لمنصب نائب الرئيس. وأعلن حزب "مواطنون من أجل الحرية" (Ciudadanos por la Libertad) هذا الترشح في 2 آب/أغسطس، أثناء حدث وصفت فيه المرشحة الحكومة بأنها "دكتاتورية" وشجعت على المشاركة الجماعية في الانتخابات. وفي 4 آب/أغسطس، أفاد مكتب المدعي العام، بناءً على أقوال المرشحة، أنه يجري التحقيق معها بتهمة التحريض والتآمر لارتكاب إرهاب<sup>(12)</sup>.

10- وفي 6 آب/أغسطس، ألغى المجلس الانتخابي الأعلى بصورة تعسفية الشخصية القانونية لحزب "مواطنون من أجل الحرية"، بناءً على مخالفات مدّعاة في تسجيل ميلاد رئيسة الحزب وإلى انتهاك "صارخ" مدّعى للقانون رقم 1055<sup>(13)</sup>، دون تقديم سبب يدعم هذه النتيجة<sup>(14)</sup>. ويثير قرار المجلس بإلغاء

(11) الوثيقة A/HRC/46/21، الفقرة 29.

(12) انظر الرابط: <https://ministeriopublico.gob.ni/comunicado-51-2021/>.

(13) يمنع القانون رقم 1055 "الخونة" من الترشح لمناصب عامة. انظر الوثيقة A/HRC/46/21، الفقرة 29.

(14) انظر الرابط:

<https://www.el19digital.com/app/webroot/tinyMCE/source/2021/agosto/07%20Agosto/CSE/R.ESOLUCION%20ING.pdf>

الشخصية القانونية لحزب "مواطنون من أجل الحرية"، بعد ساعات فقط من تقديم حزب سياسي آخر شكوى في هذا الصدد، شواغل جدية بشأن ما إذا كان القرار يتوافق مع الحق في حرية تكوين الجمعيات.

11- ويشكّل حل ثلاثة أحزاب والقبض على سبعة مرشحين للرئاسة إخلالاً بالتعددية السياسية، وهي شرط لا بد منه للحق في المشاركة في تسيير الشؤون العامة المنصوص عليه في المادة 25(أ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(15)</sup>. ورداً على ذلك، أعلنت الجماعات السياسية التي ظهرت خلال الاحتجاجات في عام 2018 أن الانتخابات تقتصر على الشرعية ودعت هذه الجماعات إلى الامتناع عن التصويت وذلك بواسطة حملة نُظمت على الإنترنت وخارج إقليم نيكاراغوا بسبب الحظر المفروض، في القانون الانتخابي (المادة 87)، على "الدعاية" التي تدعو إلى الامتناع عن التصويت.

12- ونشر المجلس الانتخابي الأعلى القائمة النهائية للمرشحين في 10 أيلول/سبتمبر. وقدمت ستة أحزاب مرشحيتها لمنصبي رئيس الجمهورية ونائب الرئيس، فضلاً عن مرشحين للجمعية الوطنية وبرلمان أمريكا الوسطى. وقدم حزب إقليمي آخر للسكان الأصليين، وهو حزب ياتاما، مرشحين للمقاعد المحجوزة لمنطقة الساحل الشمالي الكاريبي المتمتعة بالحكم الذاتي ومنطقة الساحل الجنوبي الكاريبي المتمتعة بالحكم الذاتي في الجمعية الوطنية. ووفقاً لنظام الحصص الذي أنشأه القانون الانتخابي، كان نصف جميع المرشحين المقدمين من جميع الأحزاب من النساء.

13- وأرجأ المجلس الانتخابي الأعلى بدء الحملة الانتخابية من 21 آب/أغسطس إلى 25 أيلول/سبتمبر<sup>(16)</sup>، وسمح بتنظيم أحداث خارجية فقط، لما لا يزيد عن 200 شخص، بدعوى انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)<sup>(17)</sup>. وتتناقض هذه القيود مع استمرار تنظيم الأحداث الرياضية والثقافية الجماعية التي ترعاها الحكومة<sup>(18)</sup>. وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الشرطة الوطنية أن الحانات والمراكز الترويحية والمطاعم ستعمل بشكل طبيعي خلال عطلة نهاية الأسبوع الانتخابية، ما يعلق أمراً سابقاً من أوامر حظر المشروبات الكحولية<sup>(19)</sup>.

14- وتتطلب العمليات الانتخابية التعددية أن تضمن الدول الحق في الوصول إلى المعلومات بوسائل منها تعزيز استقلالية وسائط الإعلام وتنوعها<sup>(20)</sup>. وتحتمل هيئات البث العامة مسؤولية إضافية لضمان حصول جميع المرشحين على تغطية عادلة ومنصفة<sup>(21)</sup>. بيد أن هيئات البث المملوكة للحكومة (ومن بينها القناة 4 والقناة 6) لم تعرض على مواقعها الإلكترونية وحساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي إعلانات إلا لجبهة التحرير الوطني الساندينية، بينما دعت الناس إلى التصويت لجبهة التحرير الوطني الساندينية<sup>(22)</sup> ومشوّهة في افتتاحياتها سمعة الأحزاب السياسية الأخرى والصحفيين الآخرين<sup>(23)</sup>.

(15) الوثيقة CCPR/C/GNQ/CO/1، الفقرة 59؛ والوثيقة CCPR/C/SWZ/CO/1، الفقرة 53؛ والوثيقة CCPR/C/UZB/CO/4، الفقرة 26.

(16) انظر الرابط: [https://www.cse.gob.ni/sites/default/files/documentos/boletin\\_edic.\\_14.pdf](https://www.cse.gob.ni/sites/default/files/documentos/boletin_edic._14.pdf).

(17) انظر الرابط: [cse.gob.ni/sites/default/files/documentos/edicion\\_no\\_20\\_boletin\\_cse.pdf](https://www.cse.gob.ni/sites/default/files/documentos/edicion_no_20_boletin_cse.pdf).

(18) انظر الرابط: <https://www.el19digital.com/articulos/ver/titulo:122304-dantos-campeon-del-pomares-2021>.

(19) انظر الرابط: <https://www.el19digital.com/Elecciones2021/articulo/titulo:122428-policia-nacional-reitera-seguridad-y-servicio-durante-las-elecciones-en-nicaragua>.

(20) انظر الوثيقة A/HRC/26/30، الفقرة 56.

(21) المرجع نفسه، الفقرتان 58 و59.

(22) انظر الرابط: <https://twitter.com/Canal6Nicaragua/status/1453346190611857410>؛ والرابط:

<https://www.canal4.com.ni/la-revolucion-desde-managua/>

(23) انظر الرابط: <https://twitter.com/Canal6Nicaragua/status/1450809294220316672>.

15- وحرية نقل المعلومات والأفكار بين المواطنين والمرشحين والممثلين المنتخبين ضرورية لتحقيق التمتع الكامل بالحقوق السياسية على النحو المنصوص عليه في المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(24)</sup>. بيد أنه لم تُنح للناخبين في نيكاراغوا سوى إمكانية محدودة للوصول إلى المقترحات التي تطرحها الأحزاب السياسية، وكان النقاش العام فيما بين الأحزاب محدوداً للغاية. ولاحظت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن الأحزاب السياسية لم يكن لها سوى حضور محدود على الإنترنت (لم يكن لدى حزبين من الأحزاب السبعة أي نشاط على وسائل التواصل الاجتماعي، وكان اثنان منها فقط لهما مواقع على الإنترنت) وأتاح حزب واحد فقط إمكانية الوصول إلى برنامجه السياسي.

16- وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر، ذكرت "ميتا" (Meta) (الشركة الأم لكل من "فيسبوك" و"إنستغرام") أنها أزلت "مزرعة ترول [تصيد إلكتروني]" تضم أكثر من 1 000 حساب قامت "بتضليل" قرائها ونشرت على نحو منهجي محتوى إيجابياً عن الحكومة وتعليقات سلبية حول جماعات المعارضة<sup>(25)</sup>. ويُدعى أن الشبكة كانت تدار بالنيابة عن الحكومة ووجهة التحرير الوطني الساندينية منذ نيسان/أبريل 2018، باستخدام موظفي وموارد المؤسسات العامة. كما أغلقت منصتا "تويتير" و"يوتيوب" عشرات الحسابات المدّعى ارتباطها بالشبكة. وإساءة استخدام المؤسسات العامة بهدف التأثير على النقاش العام لصالح أحد الأحزاب السياسية عن طريق نشر معلومات مضللة هو أمر يتعارض مع العملية الانتخابية الحرة والحقيقية ويمكن أن يعرض للخطر الحق في المشاركة السياسية، في جملة الحقوق الأخرى المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(26)</sup>.

17- وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الحكومة وصول أكثر من 220 "مرافقاً انتخابياً" دولياً<sup>(27)</sup>. وقد أخذ بهذه الفئة في المادة 10(9) من القانون الانتخابي رقم 1070 لتحل محل المصطلح السابق وهو "مراقبو الانتخابات". وأوضح رئيس المجلس الانتخابي الأعلى أن "المراقبين" لن يكون لهم دور المراقبين الدوليين المحايدين<sup>(28)</sup>. وفي 6 و7 تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب كثير من "المراقبين" علانية في تصريحات إعلامية عن دعمهم لجهة التحرير الوطني الساندينية. وعلى الرغم من النداءات المتكررة من جانب منظمة الدول الأمريكية، لم يُدع أي مراقبين دوليين محايدين.

18- وخلال عطلة نهاية الأسبوع في فترة الانتخابات، وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان احتجاز الشرطة تعسفاً لسبعة نشطاء سياسيين (خمسة رجال وامرأتين) وصحفيين اثنين (رجل وامرأة) دون أوامر إلقاء قبض، ظل خمسة منهم (أربعة رجال وامرأة) محرومين من حريتهم وقت كتابة هذا التقرير. وأفادت مصادر المجتمع المدني عن 26 عملية إلقاء قبض تعسفي إضافية خلال عطلة نهاية الأسبوع الانتخابية. ولم تدل السلطات بأي بيانات علنية، خلافاً لعمليات إلقاء القبض التي حظيت بدعاية كبيرة والتي جرت في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر. وحُرم المحتجزون من الاتصال بأسرهم، وكان اتصالهم بمحاميتهم محدوداً، واحتُجزوا لدى الشرطة لعدة أسابيع دون إحضارهم أمام قاضٍ، بما يتجاوز الحدود القصوى التي يسمح بها الدستور.

(24) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25(1996)، الفقرة 25.

(25) انظر الرابط: <https://about.fb.com/wp-content/uploads/2021/11/October-2021-CIB-Report.pdf>.

(26) *Handbook on International Human Rights Standards on Elections* (United Nations publication, 2021), pp. 52–53 (دليل المعايير الدولية لحقوق الإنسان بشأن الانتخابات (منشورات الأمم المتحدة، 2021)).

(27) انظر الرابط: <https://www.el19digital.com/articulos/ver/titulo:122412-llegan-220-hermanos-que-acompanaran-las-elecciones-en-nicaragua>.

(28) انظر الرابط: <https://www.el19digital.com/articulos/ver/titulo:120991-reflexionan-sobre-el-papel-que-jugaran-acompanantes-electorales-en-nicaragua>.

19- وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، في قرارها 2978، أن الانتخابات التي جرت في 7 تشرين الثاني/نوفمبر في نيكاراغوا لم تكن حرة أو نزيهة أو شفافة ولا تتمتع بأي مشروعية ديمقراطية. ورداً على ذلك، أعلنت الحكومة في 19 تشرين الثاني/نوفمبر أنها ستسحب عضوية نيكاراغوا من منظمة الدول الأمريكية، وهي عملية تستغرق عامين. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، حث المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية الحكومة على إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وقبول بعثة مساعٍ حميدة رفيعة المستوى. وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، طلب الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية من المجلس الدائم تمديد الموعد النهائي لرد الحكومة حتى منتصف كانون الثاني/يناير 2022.

## ثالثاً- الحق في الحرية الشخصية، وفي عدم التعرض للتعذيب، وفي أوضاع احتجاز إنسانية

20- في الفترة من 28 أيار/مايو إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وبالتزامن مع العملية الانتخابية، جرى توقيف واحتجاز 39 شخصاً (31 رجلاً و8 نساء) من القادة السياسيين والاجتماعيين والصحفيين ورجال الأعمال والمدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء منظمات المجتمع المدني، عملاً بـ "القانون رقم 977 لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل" و/أو القانون رقم 1055. ويحتوي كلا القانونين على تعريفات غامضة لـ "الإرهاب" أو "خيانة الوطن" تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، ففي القانون رقم 977، يشمل التعريف الغامض للفعل الإرهابي الضرر الذي يلحق بالمتلكات و/أو الخدمات، فيحيد بذلك عن التعريفات الدولية ويُسفر عن خطر تصنيف الأشخاص المشاركين في الحركات الاجتماعية التي قد يقع فيها ضرر بالمتلكات أو الخدمات الخاصة على أنهم "إرهابيون". ويحظر القانون رقم 1055 الترشح للمناصب التي تُشغَل بالانتخاب على أي شخص يقوِّض استقلال نيكاراغوا وسيادتها وتقرير المصير لها، أو يطلب ويمتدح ويؤيد فرض عقوبات على نيكاراغوا ومواطنيها، أو يضر بالمصالح العليا للأمة - وهي صياغة تغتفر إلى الدقة اللازمة في وصف "السلوك المحظور" وتحظر النقاش السياسي المشروع بشأن مسألة الجزاءات الدولية. وكان المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قد حذروا من أن هذه القوانين قد تُستخدم استخداماً تعسفياً لاضطهاد المعارضين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني<sup>(29)</sup>.

21- وأسهم عدد الأشخاص المقبوض عليهم ووضعيتهم العامة في خلق بيئة يسودها الخوف من الحرمان من الحرية، بما يتعارض مع البيئة التمكينية<sup>(30)</sup> المطلوبة لممارسة الحقوق المدنية والسياسية ممارسة حرة في العملية الانتخابية.

22- ولم يجر الالتزام في الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الـ 39 شخصاً المحتجزين بالضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال 35 شخصاً في مجمع 'إيفاريسيتو فاسكيس سانتشيس' التابع لمديرية التعاون القضائي محتجزين في ظل أوضاع تشكل انتهاكاً للمعايير الدولية<sup>(31)</sup>.

(29) انظر الرسالة: communication NIC 4/2020. متاحة على الرابط:

؛ <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=25691>

وانظر الوثيقة A/HRC/46/21، الفقرة 29.

(30) دليل المعايير الدولية لحقوق الإنسان بشأن الانتخابات، الفقرة 27.

(31) انظر الفقرة 27 من هذا التقرير.

ويُسمح للأربعة الآخرين، الذين هم قيد الإقامة الجبرية، بالاتصال فقط بأفراد أسرهم الأقربين، ويُحظر عليهم استخدام الهواتف، ويُعزلون عن العملية الانتخابية.

23- وفي 37 من أصل الحالات البالغة 39 حالة، أعلن مكتب المدعي العام علناً أن المحتجزين قد أُحضروا أمام قاضي في غضون 48 ساعة وأن المحكمة وافقت على طلبات تمديد احتجازهم لمدة 90 يوماً. وجرى الأخذ بهذه التمديدات بموجب القانون رقم 1060 الذي يعدل ويوسع قانون الإجراءات الجنائية الصادر في 5 شباط/فبراير 2021، والذي ينص على أنه يجوز للقاضي، بناءً على طلب من المدعي العام، أن يمدد الاحتجاز لفترة 90 يوماً وذلك بالاستناد فقط، لغرض التحقيق، إلى شدة الادعاءات وأهميتها الاجتماعية وتعقيدها، الأمر الذي يتعارض مع المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. إذ تتطلب المادة 9 أن يستند الحبس الاحتياطي إلى البت على أساس كل حالة على حدة بأنه معقول وضروري لأغراض مثل منع الهروب أو التدخل في الأدلة أو تكرار الجريمة، وكذلك إلى بحث بدائل الاحتجاز<sup>(32)</sup>. ويسمح القانون رقم 1060 للنيابة العامة بحبس المحتجزين لمدة 90 يوماً قبل إتمام التحقيق، أو تقديم أدلة بشأن مسؤولية كل محتجز، أو اتهامهم بأي جريمة أو تبرير ضرورة وتناسبية حرمانهم من حريتهم، وبالتالي الحد من حقهم في الرقابة القضائية على احتجازهم. وفي الحالات التي وتقتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، لم يستند قرار القاضي بتمديد الاحتجاز إلى تقييمات فردية. وفي ضوء ما تقدم، فإن الموافقة القضائية المنهجية على جميع طلبات الادعاء لتمديد الاحتجاز لمدة 90 يوماً تثير قضايا تتعلق بما إذا كانت الموافقة متوافقة مع المادة 9(3) من العهد. وبعد انقضاء فترة الـ 90 يوماً، قبلت المحاكم طلب المدعي العام بإطالة فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة بناءً على نص في قانون الإجراءات الجنائية بشأن "الدعوى المعقدة"<sup>(33)</sup>، وهو يسمح بتمديد الاحتجاز السابق للمحاكمة لمدة تصل إلى عام واحد، على الرغم من أن التهم لم تكن مدرجة في قائمة التهم التي يُسمح في شأنها بهذا التمديد، ما يشكل انتهاكاً لمبدأ المشروعية. ورفضت المحاكم بصورة منهجية جميع طلبات العرض على القضاء المقدمة بالنيابة عن المحتجزين، بدعوى أن الجلسات الوارد وصفها أعلاه قد أكدت مشروعية الاحتجاز.

24- وتؤكد المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن جلسات الاستماع الأولية التي ووفق فيها على فترات التمديد لمدة 90 يوماً قد افتقرت إلى ضمانات المحاكمة العادلة الأساسية المنصوص عليها في المادة 14(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، نظراً إلى أنها لم تكن علنية<sup>(34)</sup>، وعُقدت في غياب محامي الدفاع الذين اختارهم المحتجزون، ولم يجر الكشف عن المحاضر.

25- وقد ظل جميع الأشخاص المحتجزين منذ 28 أيار/مايو في مجمع 'إيفاريسكو فاسكيس سانتشيس' محبوسين في ظل نظام عزل مطول وصارم. وعندما سُمح لأفراد أسرهم بزيارتهم لأول مرة في أيلول/سبتمبر، لم يتسنّ إلا لشخص واحد فقط زيارة كل محتجز، وذلك لمدة أقصاها 20 دقيقة. وتقتصر أوضاع السجن التي أبلغ عنها المحتجزون عن مستوى قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، كما تقتصر، في حالة المحتجزات، عن مستوى قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك). وكان نظام الزيارة تقييداً للغاية<sup>(35)</sup>، وكان يجري تزويد المحتجزين بوجبات محدودة وغير متوازنة<sup>(36)</sup>، ما أدى إلى فقدان واضح للوزن. ولم يُسمح لهم

(32) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35(2014)، الفقرة 38.

(33) المادة 135 من قانون الإجراءات الجنائية.

(34) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32(2007)، الفقرات 25 إلى 29.

(35) قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة 58(1)(ب)؛ وقواعد بانكوك، القاعدة 26، على التوالي.

(36) قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة 22(1).

بتلقي الطعام الذي كان يحضره أقاربهم<sup>(37)</sup>، كما لم يُسمح لهم بالحصول على مراتب ومفروشات<sup>(38)</sup>. وخرموا أيضاً من الحصول على أي مراسلات<sup>(39)</sup> أو مواد للقراءة<sup>(40)</sup> أو أناجيل<sup>(41)</sup>. وكانت الأتوار مضاءة في زنازينهم أثناء الليل<sup>(42)</sup>. وتمكن المحتجزون من إجراء فحوص طبية منتظمة، ولكن أفاد بعضهم أنهم لم يتلقوا الرعاية المتخصصة التي تتطلبها أمراضهم المزمنة<sup>(43)</sup>. وترقى هذه الأوضاع إلى حد المعاملة التي تحظرها المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ونيكاراغوا طرف فيهما.

26- وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت النساء المحتجزات عن انتهاكات محددة: فقد احتُجز العديد منهن في عزلة مطولة، وهو ما يمكن أن يرقى إلى حد التعذيب، وأخبر المسؤولون إحدى النساء مراراً بأنها أم سيئة لأنها تركت ابنتها البالغة من العمر 5 سنوات بمفردها، وتعرض بعضهن للإهانة بسبب ميولهن الجنسية. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، سُمح للمحتجزين بزيارتين ثانية وثالثة من جانب أسرهن، بواقع شخصين لكل منهما لمدة تصل إلى ساعتين. بيد أنه لم يُسمح للأطفال القاصرين أبناء المحتجزين بالدخول إلى المرفق، أو بالحصول على أي مراسلات أو (في حالة الأطفال الصغار) بتسليم رسومهم إلى والديهم، وهو ما يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان للمحتجزين<sup>(44)</sup>، ولحقوق الأطفال في "الحفاظ على علاقات شخصية واتصال مباشر مع والديهم"<sup>(45)</sup>. وتحظر قواعد بانكوك تعليق الاتصال الأسري، ولا سيما مع الأطفال، كإجراء تأسيسي (القاعدة 23)؛ وهي تؤكد على الحاجة إلى النظر في تعليق الاحتجاز إذا كان ذلك في مصلحة الأطفال (القاعدة 2(2))؛ وتُلزم الدولة بأن "تشجّع" و"تيسّر" بجميع الوسائل المعقولة الاتصال بالأسر والأطفال (القاعدة 26)؛ وبأن تُكثّف نظم السجون مع احتياجات النساء السجينات اللاتي لديهن أطفال (القاعدة 2(2))؛ وبأن تسمح لأطفالهن بزيارات (القاعدة 3(3))؛ وبأن تحدّ من التأثير السلبي لسجن النساء على أطفالهن (القاعدة 69). وأثناء احتجاز الأشخاص المحتجزين، ارتكبت انتهاكات أخرى للحق في الحياة الأسرية تمثّلت في رفض السماح للمحتجزين بزيارة أقاربهم المباشرين في المستشفى عندما كان الأخيرون في مرحلة نهائية من المرض، أو بحضور جنازاتهم. وكما ذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الفقرة 3 من تعليقها العام رقم 21(1992)، يفرض العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في المادة 10(1) منه، التزاماً إيجابياً تجاه الأشخاص المحرومين من حريتهم بعدم إخضاعهم للتعذيب أو للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو لأي مشقة أو قيود غير

(37) المرجع نفسه، القاعدة 114.

(38) المرجع نفسه، القاعدة 21.

(39) المرجع نفسه، القاعدة 58(1)(أ).

(40) المرجع نفسه، القاعدتان 63 و64.

(41) المرجع نفسه، القاعدة 66.

(42) المرجع نفسه، القاعدة 13.

(43) المرجع نفسه، القاعدة 27.

(44) المرجع نفسه، القاعدتان 58 و106؛ وكذلك: قواعد بانكوك، القواعد 23 و26 و42 و52 و69؛ والمبادئ والممارسات الفضلى المتعلقة بحماية الأشخاص المحرومين من حريتهم في الأمريكتين، المبدأ الثامن عشر. وقد ذكرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن "الدولة ملزمة بتيسير وتنظيم الاتصال بين السجين وأسرته"، بغية "ضمان حق الحفاظ على العلاقات الأسرية ورعايتها ضماناً فعالاً" وبدعم تقييد الزيارات الأسرية إلا إذا كان ذلك "يتلاءم مع المتطلبات المعتادة والمعقولة للسجن" (Inter-American Commission on Human Rights, *Oscar Elías Biscet et al. v. Cuba*, Report 67/06, (Case No. 12.476, para. 237).

(45) لجنة حقوق الطفل، تقرير وتوصيات يوم المناقشة العامة بشأن أطفال الوالدين المسجونين، الفقرات 35، و38 إلى 40، و46، متاحان على الرابط:

.ohchr.org/Documents/HRBodies/CRC/Discussions/2011/DGD2011ReportAndRecommendations.pdf

تلك الناتجة عن الحرمان من الحرية. وتضيف اللجنة أن الأشخاص المحرومين من حريتهم يتمتعون بجميع الحقوق المنصوص عليها في العهد، رهنًا بالقيود التي لا يمكن تجنبها في بيئة مغلقة. ولذلك، فإن تقييد اتصال المحتجزين بأسرهم لفترات مطوّلة، دون مبرر واضح، هو أمر يشكل انتهاكاً للمادة 10 من العهد. كما أكدت لجنة حقوق الطفل أنه بموجب اتفاقية حقوق الطفل، التي تشكل نيكاراغوا طرفاً فيها، يحق للأطفال أن يزوروا بانتظام والدهم المسجون أو والدتهم المسجونة، وأوصت بأن تيسر الدول إجراء زيارات كافية للسماح بإقامة علاقات قوية بين الأطفال ووالديهم<sup>(46)</sup>.

27- وابتداءً من أوائل أيلول/سبتمبر، بدأ عرض المحتجزين على المحكمة ووجه وكلاء النيابة إلى معظمهم بشكل رسمي تهمة ارتكاب جريمة "التآمر لتقويض السلامة الوطنية"، التي عُرِفَت في المادة 410 من القانون الجنائي على أنها أفعال تنزع إلى تقويض أو هدم السلامة الإقليمية لنيكاراغوا أو إلى إخضاعها للسيطرة الأجنبية. ويعاقب على هذه الجريمة بالسجن من 15 إلى 25 عاماً وتشمل العقوبة عدم الأهلية لتولي منصب عام. كما اتُهم خمسة أشخاص بغسل أموال بسبب مشاركتهم في أنشطة نظمتها مؤسسة 'فيوليتا باربوس دي تشامورو' (انظر الفرع "سابعاً" أدناه).

28- والأفعال المذكورة في التهم الرسمية تقع بشكل ملحوظ خارج نطاق المادة 410 من القانون الجنائي، لأنها تتألف في معظمها من مراسلات خاصة أعربت عن انتقاد الحكومة أو انتقاد الاستراتيجيات المقترحة للمناصرة على الصعيد الدولي، ما يثير القلق بشأن مدى توافق اتهامات مكتب المدعي العام مع الحق في حرية التعبير.

29- وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، خلصت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى أن دولة نيكاراغوا تردّي المحكمة لعدم امتثالها لأوامرها الصادرة في 24 حزيران/يونيه و 9 أيلول/سبتمبر و 4 تشرين الثاني/نوفمبر بالإفراج عن 21 شخصاً من المحتجزين.

30- ووثقت المفوضية أيضاً القبض بشكل تعسفي على 21 شخصاً آخرين في عام 2021، لفترات قصيرة في معظمها، إما بدون أوامر توقيف أو بدون احترام لمعايير المحاكمة العادلة، انتقاماً منهم في معظم الحالات لعملمهم كصحفيين أو نشطاء سياسيين أو مدافعين عن حقوق الإنسان. ووفقاً لمصادر المجتمع المدني، فإن 103 أشخاص أُلقي القبض عليهم فيما بين عامي 2018 و 2020 لا يزالون مسجونين انتقاماً منهم لأنشطتهم السياسية.

## رابعاً- حقوق الإنسان للشعوب الأصلية وللسكان المنحدرين من أصل أفريقي

31- في تشرين الأول/أكتوبر، استعرضت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التقرير الدوري الخامس لنيكاراغوا. وبينما رحبت اللجنة بالتدابير المتخذة لتعزيز تمتع الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنها سلطت الضوء على قلقها إزاء الافتقار إلى التشاور فيما يتعلق بمشاريع الاستثمار الواسعة النطاق (التي تؤثر سلباً على حقهم في مستوى معيشي لائق) وإزاء ما يُدعى عن إنشاء "حكومات موازية" تغتصب وظيفة السلطات المستقلة المشكّلة قانوناً<sup>(47)</sup>. وأوصت اللجنة بأن تستهدف الحكومة الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل

(46) المرجع نفسه، الفقرتان 38 و 39.

(47) الوثيقة E/C.12/NIC/CO/5، الفقرتان 11 و 36.

أفريقي في جهودها الرامية إلى مكافحة الفقر<sup>(48)</sup>، ووجدت أن التدابير الرامية إلى النهوض بثقافات الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي غير كافية<sup>(49)</sup>.

32- وفي عام 2021، ظلت الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي في نيكاراغوا يعانون من التمييز والعنف. وحتى رغم أن القانون يحمي حقهم في الحكم الذاتي على أراضيهم وأقاليمهم، فإن الهجمات العنيفة استمرت في منع تمتعهم السلمي بحقوقهم. إذ تجتذب الموارد الموجودة في أراضيهم المستوطنين من غير الشعوب الأصلية، الذين يلجأون في كثير من الأحيان إلى العنف في الاشتباكات مع مجتمعات السكان الأصليين. وأحد العوامل المهمة أيضاً وراء احتلال الأراضي والعنف هو أن إجراءات الاستعادة، التي تشمل، في جملة أمور، إعادة الأراضي التي يشغلها حالياً المستوطنون من غير السكان الأصليين، لا تزال غير مكتملة.

33- وقد تلقت مفوضية حقوق الإنسان تقارير عما لا يقل عن ست هجمات وحوادث عنف طالت الشعوب الأصلية في عام 2021، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 11 رجلاً من السكان الأصليين، واغتصاب امرأة وفتاة، وإصابة سبعة أشخاص من بينهم طفلان.

34- وفي 23 آب/أغسطس، أفادت التقارير بأن تسعة أشخاص على الأقل من السكان الأصليين من بينهم طفل واحد، وفقاً لما ذكرته الشرطة، و11 شخصاً من السكان الأصليين، وفقاً لمصادر المجتمع المدني، قد قُتلوا في إقليم 'ساوني آس' الواقع في منطقة الساحل الشمالي الكاريبي المتمتعة بالحكم الذاتي. وتعرضت امرأة وفتاة للاغتصاب في الهجوم نفسه. وأفادت التقارير أن الحادث قد نتج عن نزاع على استغلال موقع للتعدين العشوائي للذهب. وكانت سلطات السكان الأصليين قد أبلغت الشرطة بالحالة قبله بفترة 12 يوماً وطلبت حمايتها. وأشارت الشرطة إلى أن الحادث كان نزاعاً مجتمعياً، وأعلنت عن القبض على ثلاثة أشخاص حددتهم على أنهم الجناة المزعومون، بالإضافة إلى 11 شخصاً آخرين كانوا لا يزالون طلقاء وقت كتابة هذا التقرير. وجميع الأشخاص الذين حددتهم الشرطة على أنهم الجناة هم من السكان الأصليين، بينما قال الضحايا إن المستوطنين غير الأصليين كانوا أيضاً من بين المسؤولين عن الهجوم.

35- وبسبب استمرار العنف الذي يمس الشعوب الأصلية في نيكاراغوا، أصدرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ثلاثة تدابير احترازية وتسعة تدابير مؤقتة لصالح الشعوب الأصلية، على التوالي، كان أحدثها لصالح مجتمع 'سانتا في'. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت منظومة البلدان الأمريكية تدابير حماية لصالح ثمانية من المدافعين عن حقوق الإنسان من السكان الأصليين.

## خامساً- المساواة بين الجنسين، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والحقوق الجنسية والإنجابية

36- واصلت نيكاراغوا اتخاذ تدابير لتعزيز المشاركة المتساوية في الشؤون العامة. وحدد القانون الانتخابي رقم 1070 حصة بنسبة 50 في المائة للرجال و50 في المائة للنساء في عضوية المجلس الانتخابي الأعلى وجميع الهيئات الداخلية للأحزاب السياسية، ولجميع قوائم المرشحين للانتخابات المحلية والإقليمية والوطنية. ووضع المنتدى الاقتصادي العالمي نيكاراغوا في المرتبة الخامسة في مؤشره العالمي

(48) المرجع نفسه، الفقرة 35.

(49) المرجع نفسه، الفقرة 50.

للفجوة بين الجنسين<sup>(50)</sup>. بيد أن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد أعربت عن قلقها لكون القوالب النمطية الجنسانية لا تزال راسخة، ما يجعل من الصعب على المرأة ممارسة حقوقها، وخاصة في سوق العمل، والوصول إلى مناصب صنع القرار في القطاعين العام والخاص<sup>(51)</sup>.

37- وأبلغت مصادر المجتمع المدني عن 38 حالة قتل للإناث خلال النصف الأول من عام 2021، بزيادة بنسبة 81 في المائة عن حالات قتل الإناث الـ 21 المبلغ عنها خلال الفترة نفسها من عام 2020. ووفقاً للمصادر نفسها، ازداد أيضاً عدد محاولات قتل النساء: من 35 حالة خلال النصف الأول من عام 2020 إلى 68 حالة خلال الفترة نفسها من عام 2021. ومن بين جرائم قتل الإناث الـ 38 المرتكبة خلال النصف الأول من عام 2021، كانت توجد عشر دعاوى جنائية جارية، وحُكم على سبعة أشخاص، وظل سبعة أشخاص في حالة إفلات من العقاب، بينما كان اثنان من الجناة المشتبه بهم مطلق السراح، وتوفي اثنان بالانتحار. ولا تزال توجد حالتان رهن التحقيق<sup>(52)</sup>.

38- وقُتلت امرأة متحولة جنسياً (مغايرة الهوية الجنسانية) في تشينانديغا في 3 آذار/مارس على يد رجلين علقتها على حصان حتى ماتت. وأدين الجانيان بارتكاب جريمة قتل مشددة بموجب المادة 96 من القانون الجنائي وحُكم عليهما بالسجن مدى الحياة، وفقاً للمادة 37 المعدلة من الدستور، التي تعاقب على الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية بالسجن مدى الحياة، بدلاً من الحد الأقصى لعقوبة السجن السابقة البالغ 30 عاماً<sup>(53)</sup>.

39- ولا يزال الحظر الكامل للإجهاض المفروض منذ عام 2006، والذي لا يسمح بأي استثناء، حتى لأسباب علاجية، يعوق حقوق المرأة الجنسية والإنجابية. ويشتمل حق الإنسان في الصحة على الحق في التحكم في صحته وجسده، بما في ذلك الحرية الجنسية والإنجابية<sup>(54)</sup>، وهو يتطلب إزالة جميع الحواجز التي تعوق الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليم والمعلومات، بما في ذلك في مجال الصحة الجنسية والإنجابية<sup>(55)</sup>. وقد أثارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بحقوق الإنسان شواغل بشأن تأثير هذا الحظر على الحق في الحياة والصحة للنساء والفتيات، وطلبت إلى نيكاراغوا تعديله بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان<sup>(56)</sup>.

## سادساً- القيود غير المبررة على الحق في حرية التعبير والتي تؤثر على وسائط الإعلام

40- بسبب الإطار القانوني التقييدي بشكل مفرط<sup>(57)</sup>، وحالات المضايقة للصحفيين المشاركين في نشر تقارير نقدية للحكومة والقبض عليهم واحتجازهم بصورة تعسفية، فإن الحق في حرية التعبير الذي يؤثر على وسائط الإعلام قد انتهك بشدة في نيكاراغوا. وسجلت المفوضية 40 حالة من حالات التهريب

(50) هذا المؤشر يضم مؤشرات اقتصادية وتعليمية وسياسية. انظر الرابط:

[https://www3.weforum.org/docs/WEF\\_GGGR\\_2021.pdf](https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf)

(51) الوثيقة E/C.12/NIC/CO/5، الفقرة 19.

(52) انظر الرابط: <https://www.facebook.com/CDDNICARAGUA/posts/4144596448958064>.

(53) الوثيقة A/HRC/46/21، الفقرة 25.

(54) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14(2000)، الفقرة 8.

(55) المرجع نفسه؛ انظر أيضاً الوثيقة CCPR/C/NIC/CO/3، الفقرة 13.

(56) الوثيقة E/C.12/NIC/CO/5، الفقرات 43 إلى 45(أ)؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، البلاغ المقدم من L. م. ر. ضد الأرجنتين، الوثيقة CCPR/C/101/D/1608/2007، الفقرة 9-3؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، البلاغ المقدم من لياتوي هوامان ضد بيرو، الوثيقة CCPR/C/85/D/1153/2003، الفقرة 4-6.

(57) الوثيقة A/HRC/46/21، الفقرتان 24 و29.

والتهديد والتجريم والتشهير ضد الصحفيين أو العاملين في وسائط الإعلام على أيدي موظفي الدولة، وحالتين قامت فيهما الشرطة بمداهمة وسائط إعلام، فضلاً عن خمس حالات احتجاج تعسفي لصحفيين، ثلاثة منهم كانوا لا يزالون في السجن وقت كتابة هذا التقرير.

41- واضطر عدد من الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام إلى مغادرة نيكاراغوا بحثاً عن الحماية بسبب تهديدات مكتب المدعي العام بتوجيه تهم جنائية إليهم، بعد استدعائهم للشهادة فيما يتصل بتحقيق ضد مؤسسة 'فيوليتا باربوس دي تشامورو' (58). ووثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 15 حالة من هذا القبيل (ضد 13 رجلاً وامرأتين)، في حين أن الأرقام الفعلية قد تكون أعلى، بالنظر إلى أن مصادر المجتمع المدني تدّعي أنه يوجد أكثر من 45 حالة (59).

42- وفي 20 أيار/مايو، داهمت الشرطة مكاتب ثلاثة مناذف إعلامية يديرها كارلوس فيرناندو تشامورو، وصادرت أجهزة واحتجزت بصورة مؤقتة مصوراً دون أمر قضائي. وفي حزيران/يونيه، أعلن السيد تشامورو أنه غادر البلد لتجنب القبض عليه. وأعلن مكتب المدعي العام عن مذكرة إلقاء قبض بحقه في 2 أيلول/سبتمبر بتهمة غسل أموال.

43- وفي 12 آب/أغسطس، أعلنت صحيفة "لا برينسا"، المتداولة منذ عام 1926، وقف إصدارها المطبوع بسبب احتجاز إدارة الجمارك لورق الطباعة. وفي 13 آب/أغسطس، داهمت الشرطة الوطنية، مصحوبة بممثلي مكتب المدعي العام، منشآتها وصادرت معدات وقبضت تعسفاً على مديرها العام بتهمة الاحتيال الجمركي وغسل أموال.

44- وفي الأسابيع التي سبقت يوم الانتخابات، جرى تجاهل معظم طلبات وسائط الإعلام الدولية لنشر صحفيين من الخارج، ورُفض السماح لسبعة صحفيين دوليين على الأقل بدخول نيكاراغوا. وذكر صحفيون مقرهم في ماناغوا أجرت معهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان مقابلات أنهم لم يحصلوا على الاعتماد المطلوب. وفي الوقت نفسه، لاحظت المفوضية أن شركات "تيليسور" و"برنسا لاتينا" و"سبوتنيك" الإعلامية المملوكة للدولة قد تمكّنت من نشر "مراسلين خاصين" خلال فترة الانتخابات ودخول مراكز الاقتراع.

## سابعاً - المدافعون عن حقوق الإنسان، والحق في التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات

45- وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 26 حالة مضايقة (وقعت لـ 20 امرأة و6 رجال)، وما لا يقل عن 4 حالات احتجاج تعسفي لمدافعين عن حقوق الإنسان (جميعها لنساء) في عام 2021. وعلى الرغم من التوصيات السابقة المقدّمة من المفوضة السامية، لا تزال تسع من منظمات المجتمع المدني لم تتمكن من استعادة تسجيلها القانوني، ولم يجر إعادة الأصول التي استولت عليها الحكومة (60).

46- وواجهت منظمات المجتمع المدني التي تتلقى أموالاً أجنبية عقبات تعسفية في عملها بسبب التدخل المدّعي في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا، نتيجة للقانون رقم 1040 المتعلق بتنظيم الوكلاء

(58) أعلن مكتب المدعي العام في 9 أيلول/سبتمبر أنه استجوب 158 شخصاً. انظر الرابط:

<https://ministeriopublico.gob.ni/comunicado-73-2021/>

(59) انظر الرابط: <https://www.vozdeamerica.com/a/periodistas-nicaraguenses-exiliados-en-costa-rica-lamentan-clima-hostil-prensa/6218543.html>

(60) الوثيقة A/HRC/42/18، الفقرة 65(ج).

الأجانب<sup>(61)</sup>. وفي 29 كانون الثاني/يناير، اعتمدت وزارة الداخلية مرسوماً يتضمن اللوائح الإدارية للقانون رقم 1040، بما في ذلك الالتزام بتقديم تقارير شهرية عن الأنشطة تشرح "السمعة الحسنة" للمناحين الأجانب وبالتحقق من هوية جميع المستفيدين<sup>(62)</sup>.

47- وفي شباط/فبراير، علقت اثنتان من منظمات المجتمع المدني، هما نادي القلم الدولي - نيكاراغوا ومؤسسة 'فيوليتا باربوس دي تشاموزو'، عملياتهما بسبب المتطلبات المنصوص عليها في القانون رقم 1040. كما أن المنظمة المعنية بالأخلاقيات والشفافية (Ética y Transparencia)، وهي منظمة غير حكومية متخصصة في مراقبة الانتخابات، ذكرت أنها ستضطر إلى خفض عملياتها لأنها غير قادرة على تلقي تمويل من الخارج. ولا تزال الطعون في دستورية القانون رقم 1040 المقدمة في عام 2020 منظورة أمام المحكمة العليا.

48- وفي شباط/فبراير وآذار/مارس، حولت الحكومة المرافق التي صودرت من منظمات المجتمع المدني في عام 2018، وهي مؤسسة معهد لاس سيغوفياس للقيادة، والمركز النيكاراغوي لحقوق الإنسان، ومؤسسة 'بوبول نا'، إلى مراكز اجتماعية وصحية في حفلات تدشين حظيت بدعاية كبيرة، ما يشير إلى عدم استعداد الحكومة لإعادة الأصول المصادرة إلى منظمات المجتمع المدني على النحو الذي أوصت به المفوضية السامية لحقوق الإنسان<sup>(63)</sup>.

49- وفي 10 حزيران/يونيه، أعلن مكتب المدعي العام أنه بدأ تحقيقاً فيما يتصل بمؤسسة نيكاراغوا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وجرى وضع ما لا يقل عن 13 موظفاً من موظفيها الحاليين والسابقين موضع التحقيق وجمدت حساباتهم المصرفية، بينما كان اثنان من المديرين السابقين (رجلان) من بين الأشخاص الـ 39 الذين أُلقي القبض عليهم في الفترة ما بين أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر.

50- وفي عام 2021، جردت الجمعية الوطنية بشكل تعسفي 54 منظمة غير ربحية من شخصيتها القانونية دون إعطاء ممثليها الفرصة للاستماع إليهم، وهو ما يشكل انتهاكاً للحق في حرية تكوين الجمعيات. وأفيد بأن هذه القرارات قد اتُخذت بسبب عدم قيام هذه المنظمات بتقديم الوثائق في الوقت المحدد<sup>(64)</sup>، ولكن نصوص القرارات لم تتضمن أي أسباب وأعلنت فقط فقدان المنظمات لشخصيتها القانونية<sup>(65)</sup>. وهذه المنظمات شملت 6 منظمات معونة دولية، و17 جمعية طبية (انتقد العديد منها علانيةً استجابة الحكومة للجائحة) و3 منظمات لحقوق المرأة. وينبغي أن يكون حل الجمعيات/الرابطات حلاً غير طوعي قد أدنت به محكمة محايدة ومستقلة وذلك فقط في حالة وجود خطر واضح ووشيك يُنذر بوقوع انتهاك صارخ للقوانين المحلية<sup>(66)</sup>.

(61) الوثيقة A/HRC/46/21، الفقرة 19؛ والوثيقة A/HRC/48/28، الفقرة 95 والمرفق الثاني.

(62) انظر الرابط:

[http://legislacion.asamblea.gob.ni/normaweb.nsf/\(\\$All\)/E62401422DAC1CC206258670006135E6.?OpenDocument](http://legislacion.asamblea.gob.ni/normaweb.nsf/($All)/E62401422DAC1CC206258670006135E6.?OpenDocument)

(63) الوثيقة A/HRC/42/18، الفقرة 65(ج).

(64) انظر الرابط: <https://noticias.asamblea.gob.ni/cancelan-personalidades-juridicas-a-15-organizaciones-civiles-sin-fines-de-lucro/>

(65) انظر الرابط:

<http://legislacion.asamblea.gob.ni/Normaweb.nsf/xpNorma.xsp?documentId=A78C33D100A85E6.4062587270072ACAB&action=openDocument>

(66) الوثيقة A/HRC/20/27، الفقرة 100.

51- وقامت الشرطة على نحو منهجي بقمع محاولات تنظيم مظاهرات في عام 2021 تتضمن رسائل تنتقد الحكومة، باستثناء مظاهرة واحدة نُظمت في 22 آذار/مارس في مدينة 'بويرتو كابييساس'، بمنطقة الساحل الشمالي الكاريبي المتمتعة بالحكم الذاتي.

52- وفي نيسان/أبريل، وفي سياق الذكرى السنوية الثالثة لاحتجاجات عام 2018، وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عدة حوادث أظهرت محاولة منهجية من جانب الشرطة لمنع أي تجمع سلمي. وفي ثلاث حوادث، منعت الشرطة المسلحة الأشخاص فعلياً من مغادرة منازلهم. وفي إحدى المظاهرات، طوقت الشرطة المتظاهرين والصحفيين ومنعتهم من المغادرة لأكثر من خمس ساعات. وألقت الشرطة، في 16 نيسان/أبريل، القبض على أحد المرشحين لمنصب الرئاسة، وهو مسجون حالياً، أثناء محاولته القيام باحتجاج فردي في ماناغوا. واعتدت الشرطة على ثلاثة صحفيين كانوا يغطون مؤتمراً صحفياً عقده أحد التنظيمات السياسية. وفي حادث آخر، مُنع أقارب وأصدقاء طالب كان قد قُتل عام 2018 من تنظيم حفل ديني تخليداً لذكراه، ما أسفر عن تعرض خمسة أشخاص (أربع نساء ورجل) للاعتداء والتهديد بالقتل والتوقيف التعسفي من جانب الشرطة، وخضعت امرأتان لتفتيش تعسفي للتجاويف الجسدية.

## ثامناً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

53- في حزيران/يونيه، قدمت الحكومة تقريرها الاستعراضي الوطني الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يرصد التقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ذلك التقرير، سلطت الحكومة الضوء على إنجازاتها الرئيسية، أي: التعليم المجاني لأكثر من 1,8 مليون طالب، والرعاية الصحية المجانية، وزيادة المساواة بين الجنسين، وزيادة التغطية بخدمات المياه والصرف الصحي، وزيادة التغطية بالكهرباء، ومضاعفة عدد الكيلومترات من الطرق المعبدة، وتحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي، وانخفاض الإجراء. كما أبرزت الوثيقة أن الناتج المحلي الإجمالي لنيكاراغوا لم ينخفض إلا بنسبة 2 في المائة فقط في عام 2020، وهو أقل بكثير من المتوسط الإقليمي للانخفاض وهو 6,7 في المائة<sup>(67)</sup>.

54- وفي تموز/يوليه، قدمت الحكومة خطتها الوطنية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية للفترة 2022-2026. ومن بين أولويات هذه الخطة: تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وإحلال السلام والأمن، وتنمية البنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، والإنتاج الزراعي، والاهتمام بالاتفاقات التجارية، وتغير المناخ<sup>(68)</sup>. وأشد صندوق النقد الدولي بأهداف الخطة، ولكنه نصح الحكومة بتعزيز المساءلة والشفافية<sup>(69)</sup>.

55- وفي عام 2021، تلقت الحكومة تمويلاً إضافياً متعدد الأطراف من صندوق النقد الدولي (353,5 مليون دولار)<sup>(70)</sup> والبنك الدولي (100 مليون دولار)<sup>(71)</sup> ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل

(67) انظر الرابط: [https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2020&locations=NI-ZJ&name\\_desc=false&start=1961&view=chart](https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2020&locations=NI-ZJ&name_desc=false&start=1961&view=chart)

(68) انظر الرابط: [https://www.pndh.gob.ni/documentos/pnlc-dh/PNCL-DH\\_2022-2026\(19Jul21\).pdf](https://www.pndh.gob.ni/documentos/pnlc-dh/PNCL-DH_2022-2026(19Jul21).pdf)

(69) انظر الرابط: <https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr10289>

(70) انظر الرابط: <https://www.bcn.gob.ni/divulgacion-prensa/nicaragua-recibio-del-fmi-una-asignacion-de-us3535-millones-para-fortalecer>

(71) انظر الرابط: <https://www.worldbank.org/en/country/nicaragua/overview#1>

الاقتصادي (50 مليون دولار)<sup>(72)</sup> من أجل دعم مشاريعها الإنمائية وجهودها لمكافحة جائحة فيروس كوفيد-19 ومواجهة الأزمة المالية العالمية.

56- وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، عرض وزير المالية في الجمعية الوطنية مشروع الميزانية الوطنية العامة لعام 2022<sup>(73)</sup>، والتي خُصص فيها نسبة 56,8 في المائة من الميزانية للإنفاق الاجتماعي، منها 22,2 في المائة للصحة و23 في المائة للتعليم. وانخفضت هذه النسب انخفاضاً طفيفاً عن عام 2021<sup>(74)</sup>، ولكنها تجاوزت المتوسط المسجل في المنطقة ولدى الاقتصادات المتقدمة<sup>(75)</sup>.

57- وأثناء نظر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التقرير الدوري الخامس لنيكاراغوا، رفضت الحكومة الرد على أسئلة اللجنة، مشيرةً إلى أنها تحضر الدورة "في وضع استماع"<sup>(76)</sup>. ورحبت اللجنة في ملاحظاتها الختامية بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لتدعيم تعزيز وحماية التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة وللشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي. ورحبت اللجنة أيضاً بالتقدم المحرز في مكافحة الفقر، وفي تقليص الفجوة بين الجنسين في مجال العمل، وفي مجالي التعليم والصحة، بما في ذلك توسيع إمكانية الحصول على التعليم<sup>(77)</sup>. وفي الوقت نفسه، أعربت اللجنة عن قلقها فيما يتعلق بمسائل متعددة، بما في ذلك عدم استقلالية كل من نظام العدالة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؛ والمستويات المرتفعة للفساد ومحدودية الوصول إلى المعلومات العامة ما يؤدي إلى انعدام الشفافية والمساءلة؛ والتمييز المرتكب بدوافع سياسية؛ والبطالة؛ والتغطية المنخفضة للضمان الاجتماعي؛ ومعدلات الفقر؛ وسوء التغذية؛ وشح الموارد في قطاع الصحة؛ والافتقار إلى معلومات عن تأثير جائحة كوفيد-19؛ ومعدلات التسرب من المدارس الثانوية؛ والافتقار إلى مراقبة الجودة في التعليم؛ والتشريعات المقيدة للإجهاض.

58- وفيما يتصل بالأزمة التي حدثت في عام 2018، أعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء ما يُدعى من رفض تقديم المساعدة إلى المتظاهرين المصابين، وعمليات التسيريح المدّعاة للموظفين الطبيين والأكاديميين باعتبارها انتقاماً سياسياً، وطرد الطلاب المشاركين في الاحتجاجات. والتقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بطلاب طُردوا لأسباب سياسية وكانوا ينظمون حملة من أجل إعادة قبولهم في نظام الجامعات العامة.

(72) انظر الرابط: <https://www.bcie.org/novedades/noticias/articulo/25-mil-empleos-en-nicaragua-se-han-conservado-con-el-apoyo-del-bcie>

(73) انظر الرابط: <https://www.el19digital.com/articulos/ver/titulo:122657-que-prioriza-el-presupuesto-general-de-la-republica-de-nicaragua-para-el-2022>

(74) انظر الرابط: <https://noticias.asamblea.gob.ni/asamblea-nacional-aprueba-presupuesto-general-de-la-republica-2021/>

(75) بلغ متوسط الإنفاق على الصحة 12,7 في المائة من مجموع الإنفاق الحكومي في أمريكا اللاتينية و18,1 في المائة في مجموعة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2018. وفي حالة التعليم، كان المتوسط هو 16,1 لأمريكا اللاتينية و12,2 لمجموعة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. انظر الرابط: <https://data.worldbank.org/>

(76) انظر الرابط: [ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27638&LangID=E](https://ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27638&LangID=E)

(77) الوثيقة E/C.12/NIC/CO/5، الفقرة 4.

## تاسعاً - جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

59- يشمل الحق في الصحة الالتزام بعدم القيام عمداً بحجب أو تحريف المعلومات ذات الأهمية الحيوية لحماية الصحة<sup>(78)</sup>. وفي سياق استجابة الحكومة لجائحة كوفيد-19، شككت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية<sup>(79)</sup>، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(80)</sup>، والمجتمع المدني النيكاراغوي<sup>(81)</sup> في دقة البيانات الرسمية. وأجريت دراسة أكاديمية حددت الوفيات الزائدة الناجمة عن الجائحة حتى آب/ أغسطس 2020 برقم 7 000 وفاة. وفي ذلك الوقت، كانت الحكومة قد أبلغت فقط عن 140 حالة وفاة، وهو ما يشير إلى أن نيكاراغوا كان لديها ثاني أعلى نسبة في إنقاص الحساب (الوفيات الزائدة/الوفيات المبلغ عنها) في العالم<sup>(82)</sup>.

60- وأبلغت الحكومة عن حالة وفاة واحدة أسبوعياً بسبب جائحة كوفيد-19 في الفترة ما بين 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 و13 تشرين الأول/أكتوبر 2021 دون تغيير<sup>(83)</sup>، باستثناء الأسبوع الذي يبدأ في 29 حزيران/يونيه 2021، عندما أبلغت عن حالتين. ومنذ بداية الجائحة، وحتى 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أبلغت وزارة الصحة عن 208 حالات وفاة، في حين أن الرصد المستقل من جانب المجتمع المدني يقدر العدد بـ 5 911 حالة وفاة تُعزى إلى جائحة كوفيد-19<sup>(84)</sup>.

61- وفي 27 و31 آب/أغسطس 2021، اتهم نائب الرئيس أولئك الذين قدموا بيانات مستقلة بالمبالغة في أرقام الجائحة وبارتكاب "إرهاب إعلامي"<sup>(85)</sup>. ووثقت مفوضية حقوق الإنسان الفصل التعسفي لطبيب واحد من نظام الصحة العامة، فضلاً عن تهديدات ومضايقة لطبيبين يعملان في القطاع الخاص لانتهادهما طريقة تعامل الحكومة مع الجائحة، ما دفع اثنين من الأطباء إلى مغادرة البلد.

62- وأثارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شواغل مفادها أن الدولة لم تتخذ تدابير كافية، بالاستناد إلى التحليل المناسب للوضع، لمنع انتشار جائحة كوفيد-19<sup>(86)</sup>. وتجاهلت الحكومة تدابير التباعد الاجتماعي والاحتواء التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وعلى سبيل المثال، أعربت الحكومة، في نيسان/أبريل 2021، عن ارتياحها لمشاركة 90 000 شخص في مواكب الأسبوع المقدس و440 000 شخص في الأنشطة السياحية خلال تلك الفترة<sup>(87)</sup>.

(78) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14(2000)، الفقرة 50.

(79) انظر الرابط: [https://www.vozdeamerica.com/a/coronavirus\\_ops-pide-transparencia-nicaragua-sobre-manejo-de-la-pandemia/6075691.html](https://www.vozdeamerica.com/a/coronavirus_ops-pide-transparencia-nicaragua-sobre-manejo-de-la-pandemia/6075691.html)

(80) الوثيقة E/C.12/NIC/CO/5، الفقرة 42.

(81) انظر الرابط: <https://observatorioni.org/informe-al-cescr/>.

(82) انظر الرابط: <https://elifesciences.org/articles/69336#fig3>.

(83) بيانات رسمية من وزارة الصحة في نيكاراغوا.

(84) انظر الرابط: <https://observatorioni.org/wp-content/uploads/2021/10/21-al-27-de-octubre-2021-OCC-Semanal.pdf>.

(85) انظر الرابط: <https://www.el19digital.com/articulos/ver/titulo:120100-mecanismo-covax-entregara-mas-vacunas-contra-la-covid-19-a-nicaragua> and <https://www.el19digital.com/articulos/ver/titulo:120004-companera-rosario-murillo-en-multinoticias-27-08-21>.

(86) الوثيقة E/C.12/NIC/CO/5، الفقرة 42.

(87) انظر الرابط: <https://www.el19digital.com/articulos/ver/titulo:114497-companera-rosario-murillo-en-multinoticias-29-03-21>.

63- وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، حذرت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية من أن نيكاراغوا متخلفة عن الركب في جهود التلقيح وأنها ليست على المسار الصحيح لتحقيق الهدف الذي حددته منظمة الصحة العالمية<sup>(88)</sup>. وكانت المعلومات العامة المتعلقة بسير عملية التلقيح أيضاً غير موثوقة ومتناقضة: فقد ارتفعت النسبة المئوية المعلنة للسكان الذين جرى تلقيحهم من 23,7 في المائة في 26 تشرين الأول/أكتوبر إلى 52 في المائة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر<sup>(89)</sup>.

## عاشراً - الاستنتاجات

64- كان من الممكن أن تتيح انتخابات عام 2021 للنيكاراغويين فرصة ثمينة للتقدم نحو حل سلمي وديمقراطي للأزمة التي بدأت في عام 2018. بيد أن نمطاً من الانتهاكات الجسيمة لحقوق المدنية والسياسية قد أسفر عن قمع الآراء السياسية المعارضة قمعاً تعسفياً فأبعدها عن العملية الانتخابية بواسطة وسائل مختلفة؛ ومنع كثيراً من النيكاراغويين من المشاركة في تسيير الشؤون العامة؛ وأسفر عن تجاهل مبدأ التعددية السياسية؛ وخلق بيئة غير مواتية لإجراء انتخابات حقيقية ونزيهة وذات مصداقية. وحُرم القادة السياسيون والصحفيون ورجال الأعمال والمدافعون عن حقوق الإنسان وأعضاء منظمات المجتمع المدني حرماناً تعسفياً من حريتهم وأخضعوا لمعاملة وأوضاع سجن تتعارض مع حظر التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

65- وثُسلّم المفوضية بجهود الحكومة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالإنفاق في مجالي الصحة والتعليم. بيد أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب بناء مجتمعات سلمية وعادلة ومتسامحة ومنفتحة وشاملة للجميع توفر إمكانية الوصول إلى العدالة على قدم المساواة وتقوم على احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون الفعالة والحكم الرشيد على جميع المستويات، وعلى وجود مؤسسات تتسم بالشفافية والفعالية وتخضع للمساءلة.

## حادي عشر - التوصيات

66- تدعو المفوضية السامية نيكاراغوا إلى القيام بما يلي:

(أ) الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأشخاص الموقوفين والمحتجزين بشكل تعسفي وإسقاط جميع التهم الموجهة إليهم؛

(ب) البدء في إجراء حوار وطني هادف، على النحو الذي أعلنه رئيس الجمهورية في كانون الثاني/يناير 2021، يكون شاملاً للجميع وتشاركياً، ويستند إلى خارطة طريق تشمل التزامات واضحة مبنية على القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويمكن أن تراقبها جهات ضامنة دولية محايدة؛

(88) انظر الرابط: <https://www.paho.org/en/news/13-10-2021-most-countries-americas-reach-covid-19-vaccination-target-end-year>

(89) انظر الرابط: <https://www.efe.com/efe/america/sociedad/nicaragua-ha-vacunado-contra-la-covid-al-53-87-de-poblacion-objetivo/2000013-4661442>؛ والرابط: [www.el19digital.com/Coronavirus/articulo/titulo:122443-52-de-la-poblacion-de-nicaragua-se-ha-vacunado-contra-la-covid-19](http://www.el19digital.com/Coronavirus/articulo/titulo:122443-52-de-la-poblacion-de-nicaragua-se-ha-vacunado-contra-la-covid-19)

- (ج) الكف عن القيام بأي هجوم أو مضايقة ضد النشطاء السياسيين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأي فرد ينتقد الحكومة وإدانة ذلك علانية والمعاقبة عليه؛
- (د) استعادة الشخصية القانونية لجميع المنظمات والأحزاب السياسية والمنافذ الإعلامية التي جرى حلها أو فرض عقوبات عليها بصورة تعسفية، وضمان إعادة جميع أصولها ووثائقها وأجهزتها؛
- (هـ) تصميم وتنفيذ خطة عمل شاملة لتحقيق المساءلة تكون شاملة للجميع ويكون محورها الضحايا، على النحو المبين في تقرير سابق مقدّم إلى مجلس حقوق الإنسان<sup>(90)</sup>، وتشمل إصلاح قطاعي القضاء والأمن واتخاذ مجموعة شاملة من التدابير التي تضمن الوصول إلى العدالة والجبر؛
- (و) إجراء إصلاحات مؤسسية تهدف إلى ضمان إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وفقاً للمعايير الدولية، وضمان حيادية المؤسسات الانتخابية ومراقبة الانتخابات من جانب الهيئات الوطنية والدولية؛
- (ز) استعادة سيادة القانون وتعديل جميع التشريعات التي تقيد الحيز المدني دون داعٍ لجعلها متماشية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان ذي الصلة؛
- (ح) التوسع في الجهود المبذولة حالياً في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تركز حالياً على الإنفاق الاجتماعي، لكي تشمل جهوداً لتحقيق الهدف 16 المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية؛
- (ط) إكمال إجراءات استعادة أراضي الشعوب الأصلية، بما في ذلك إعادة الأراضي التي يشغلها حالياً مستوطنون من غير الشعوب الأصلية، والمضي قدماً في إجراء تحقيق سريع وفعال وشامل ومستقل ونزيه وشفاف في جميع الهجمات المسلحة ضد الشعوب الأصلية، وتقديم الأشخاص المدّعى أنهم جناة إلى العدالة في إطار إجراءات عادلة، ومعاقبة من تثبت مسؤوليتهم؛
- (ي) تعديل الحظر الكامل المفروض على الإجهاض في القانون الجنائي لجعل هذا القانون ممثلاً للقواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة، والحق في الحياة، وحظر التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- (ك) إعادة قبول جميع الموظفين والطلاب في المستشفيات العامة والمراكز التعليمية، الذين فصلوا تعسفاً لأسباب سياسية؛
- (ل) تضمين عملية صياغة وتنفيذ سياساتها توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن جائحة كوفيد-19 بالكامل، وتجميع بيانات موثوقة، بما في ذلك بيانات بشأن جهود التلقيح، ونشرها بصورة عامة؛
- (م) إعادة إحياء تفاعلها مع جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واستئناف اتصالاتها البناءة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنح المفوضية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية إمكانية الوصول إلى نيكاراغوا.
- 67- تدعو المفوضة السامية المجتمع الدولي إلى القيام بما يلي:

(90) الوثيقة A/HRC/42/18، الفقرة 65(د).

(أ) دعم نيكاراغوا في إيجاد حل لأزمته المتعددة الأبعاد، بما في ذلك عن طريق دعم الجهود الرامية إلى إجراء إصلاحات مؤسسية وتشريعية وانتخابية تسمح لجميع النيكاراغويين بممارسة حقوقهم المدنية والسياسية ممارسة حرة وكاملة، بصرف النظر عن انتمائهم السياسي؛

(ب) ضمان تحديد وتنفيذ جميع المنح والقروض والمساعدات الإنمائية المقدمة إلى حكومة نيكاراغوا، بما في ذلك تلك المقدمة عن طريق المؤسسات المالية الدولية، مع التقيد بمبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المشاركة وعدم التمييز والمساءلة والشفافية، بما في ذلك الآليات المعنية بتقارير حقوق الإنسان وآليات مراقبة هذه الحقوق.

68- توصي المفوضة السامية بقيام مجلس حقوق الإنسان بما يلي:

(أ) النظر في أن يطلب من المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعزيز رصدتها لحالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا والإبلاغ العام عنها؛

(ب) النظر في اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.